http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1358) السنة السادسة - السبت (1) تشرين الثاني 2008

عـــدهـــا افـــضـــل خـــيـــار مـــطـــروح لـــلـــعـــراق

عبد المهدي: الاتفاقية انجزت والسؤال الكبير هل هناك ارادة سياسية؟

قـال د. عادل عبد المهـدي نائب رئيس الجمهورية ان مجلس الرئاسـة قد اتخذ قراراً بتأييد رئيس الوزراء نوري المالكي للسير في الاتفاقية موحداً من اجل تقوية موقف العراق.

جـاء ذلك في المقابلة الصحفيـة التي اجرتها معه، «رويتـرز» الاربعاء الماضية وتنشر المدى نصها

بغداد/ رويترز

× نائب رئيس الجمهورية ما هو وضع الاتفاقية الامنية، وهل لديكم اطلاع على الموضوع حول التعديلات التي ارسلها امس مجلس الوزراء الى الجهات الامريكية ؟

.نائب رئيس الجمهورية: نحن بينا السياق الذي يُدار فيه هذا الملف منذ اكثر من سنة وقد خولنا السيد رئيس الوزراء لادارة هذا الملف وتم تشكيل وفد مفاوض، وتغير الوفد المفاوض.. رئيس الوزراء ايداه ونؤيده في هذا المشروع ، ومهما كانت النتيجة سواء كانت ايجابية او سلبية فنحن نؤيد ذلك، اما وجهات نظرنا الداخلية، وهي وجهات نظر لاستكشاف كل مواطن الخطأ والصح ولكن في النهاية الحكومة العراقية ستقف موقفا موحدا.. الان لم يعد هناك وقت اما ان تنجح المفاوضات او تفشل. فاما ان نصل الى وثيقة مشتركة يقال عنها ان هذه الوثيقة توافق عليها الحكومة العراقية ونذهب الى الهيئات الدستورية والتشريعية والرأي العام. او نقول فشلت المفاوضات. وان الحكومة العراقية لا تستطيع ان تقبل الاتفاقية بهذا الشكل ، وفي الحالتين (مهما تكن وجهات نظرنا الخاصة) فاننا سنؤيد الرأي النهائي الذي تصل اليه الحكومة، ولن نجعل موقف الحكومة منقسما في هذه المسألة ، فاذا وصلت الحكومة الى اتفاق مع الامريكان حول نص نهائي فاننا سنؤيد هذا النص ، واذا اختلفنا مع الامريكان في نص نهائي فاننا ايضا سنؤيد موقف الحكومة ونبدأ بالبحث عن بدائل. هذا هو موقفنا.

× ولكن كنتم قد توصلتم لنص نهائي مفترض وتم عرضه على المجلس السياسي ومن ثم فشل ؟

.نائب رئيس الجمهورية: لم يكن نصا نهائيا مفترضا بل كانت الحكومة العراقية تقول ان هذه الوثيقة لا تزال وجهة نظر الجانب الامريكي. ولذلك طلب العراق تعديلات.

× ولكن الامريكان قالوا بأن هذا النص نهائي ؟

.نائب رئيس الجمهورية: على كل حال، الحكومة العراقية الان والاخ رئيس الوزراء يجب ان يبين هل ستقبل الحكومة هذا النص . فاذا قبلت الحكومة ذلك سيصبح نصا للطرفين.

× هل سيقبل الجانب الامريكي بالتعديلات التي ارسلت من مجلس الوزراء ؟

.نائب رئيس الجمهورية: النص الذي ارسل من الامريكان او التعديلات التي ارسلت اليهم فاذا قبلت من الجانب الامريكي فيعني هذا اننا انتهينا من مسألة المسودات. ويجب ان نصل الى وثيقة نهائية يتفق عليها الجانبان العراقي والامريكي، او لن يكون هناك اتفاق فهذا يعني ان الحكومة يجب ان تترك خيار الاتفاقية وتذهب الى خيارات اخرى.

× اذا رفض الامريكان التعديلات التي ارسلها مجلس الوزراء هل هناك احتمال ان تقبل المسودة من الحكومة مرة اخرى ؟

.نائب رئيس الجمهورية: انا لا اتكلم احتمالات، فالاحتمالات شيء اخر، نحن نتكلم باجرائيات كحكومة، نحن في مجلس الرئاسة كنا قد اتخذنا قرارا وهو تأييد رئيس الوزراء فان اراد السير في الاتفاقية سنؤيده ، وان اراد السير ببدائل اخرى سنؤيده ايضا. وذلك لكي يكون موقف الحكومة العراقية موحدا ونحاول ان نحصل على اقوى موقف للعراق.

× الى اين ترى الامور ذاهبة وبأي اتجاه، هل الامور ذاهبة باتجاه الاتفاقية او ذاهبة الى مرحلة البحث عن بدائل خاصة ، وانتم الان في المهلة النهائية ، ولم يبق الا ايام ؟

.نائب رئيس الجمهورية: نعم.. نحن الان في المهلة النهائية. فاذا لم تحصل اتفاقية يجب ان نقرر هل سيكون هناك تمديد لهذه السنة ام لا، والتمديد لا يتعلق فقط بالجانب العراقي ، بل يتعلق ايضا بالجانب الامريكي. والتمديد يجب ان يكون في منتصف ديسمبر، او في العشرين منه ويجب ان نصل الى ذلك قبل الدخول في فترة اعياد الميلاد .. ويعني ذلك ان امامنا ستة اسابيع للتفكير في البدائل، فهل سيوافق الجانب الامريكي على التمديد، وباي شروط، ام لا يوافق ايضا، بالنسبة الى اعضاء مجلس الامن الاخرين، ما هو موقفهم. وهذا عمل لا يقل جهدا عن الاتفاقية، خاصة وان الوقت حرج ايضا ، فيجب ان نصل الى رأي نهائي ولانؤجل الامور الى اخر الساعات واللحظات لانه حين ذاك سنكون الطرف الذي سُيضغط عليه، سلبا او ايجابا.

فمن الناحية الفنية، الاتفاقية انجزت، والسؤال الكبير هل هناك ارادة سياسية، فالارادة السياسية لم تتشكل وفي النهاية فان موافقة الحكومة لا تكفي. بل يجب ان يوافق عليها مجلس النواب ، كما يجب ان ترى الحكومة قبولا عاما من الرأي العام للاتفاقية، فهذه المسألة تتعلق بالارادة السياسية الموجودة اليوم في البلاد، فالمجلس السياسي للامن الوطني لم يستطع ان يخرج بقرار حاسم، هناك من ايد الاتفاقية، وهناك من عارضها ، ونحن نحتاج الى زخم ، فهذا موضوع حساس يتعلق بمستقبل العراق ويجب ان يتحمل الجميع مسؤولياته.

× هل يعني ذلك انه فنيا لم يعد شيء يضاف الى الاتفاقية ؟

.نائب رئيس الجمهورية: هناك مشكلة في عدة نقاط ، الجانب العراقي يريد اضافتها خصوصا فيما يتعلق بالحصانة، الجانب الامريكي يقول بانه لن يغير شيئا، وهنا يجب حسم الموقف، اما ان يتنازل الطرفان ليصلا الى نص ثانٍ ، او ان يتنازل طرف وفي كل الاحوال يجب حسمُ الموضوع ، فاما ان تكون هناك وثيقة مشتركة (Document) متفق عليها من الحكومتين، وليست مسودة (Draft) ... فاذا كان هناك وثيقة مشتركة فسنقف حين ذاك كلنا في جانب الدفاع .. اما اذا لم نصل فيجب ان يقال ان هذا الطريق قد وصل الى نهايته ويجب ان نبحث في البدائل الاخرى. × اذا كانت الاتفاقية تحتاج الى ارادة سياسية فهل لديكم الوقت للوصول الى ارادة سياسية واحدة لهذه الاتفاقية، ثم تمر على مجلس الوزراء ثم مجلس النواب، فهل هناك فعلا وقت لهذه الامور؟

.نائب رئيس الجمهورية: في رأيي ، اذا وصلت الحكومة والسيد رئيس الوزراء الى قرار قبول بوثيقة مشتركة فحين ذاك سيتولد زخم متعدد، فاذا الحكومة استطاعت ان تصل الى اتفاق، وهي ايضا تتشكل من معظم قوى البرلمان، فاذا ذهبت الى البرلمان وتقول: هي هذه مصلحة العراق. وان الاتفاقية ليست افضل وثيقة في العالم ولكنها افضل الخيارات المطروحة امام العراق.

فاذا كانت هذه هي وجهة نظر الحكومة وانا من المعتقدين ان هذه افضل خيارات العراق.. وان الاتفاقية هي افضل خيار مطروح للعراق، فهي افضل من التمديد وافضل من اية فكرة اخرى . مثل فكرة وضع بروتوكول يُلحق باتفاق ستراتيجي يشبه الامر (١٧) لبريمر.

واعتقد ان هذا تسويف وتطويل للازمة وللوجود الاجنبي وبالشروط القاسية الحالية على العراق. في حين نحن نريد تغيير هذه الشروط الى شروط تكون فيها الولاية للعراق ، وليست للقوات الاجنبية سواء القضائية والامنية والسيادية. والاتفاقية في رأيي تضمن هذه الامور.

الاتفاقية فيها موعد انسحاب نهائي وهو نهاية عام ٢٠١١ ، وايضا فيها موعد انسحاب من المدن والمحافظات العراقية في منتصف عام ٢٠١٠ ، وهي واضحة ، وهي خيار واضح، وهي افضل الخيارات، وهنا اذا اخذنا ظروف العراق، فالعراق ليس مخيرا، العراق الان لا يمتلك زمام اموره وامنه. العراق في وضع سيئ ، هو موضوع تحت ولاية امنية، وهو موضوع تحت ولاية المتعددة الجنسية، وهو ايضا لا يزال في نظام العقوبات لذلك يدفع تعويضات.

نتيجة اعمال صدام حسين، فالوضع سيئ ، وقياس نصوص الاتفاقية يجب ان يؤخذ بلحاظ الوضع لا ان تدرس نظريا خارج حالة العراق، يجب ان تدرس عمليا بلحاظ ان العراق هو في وضع مأساوي، يريد ان يخرج، وارى ان الاتفاقية هي احدى الطرق الصحيحة للخروج من هذا الوضع خصوصا في المواعيد الزمنية وفي شروط ووضوح كامل للسيادة العراقية من حيث حركة القوات ، دخول وخروج القوات، الذخائر والمخازن والاسلحة، المعتقلون، الحصانات، نعم هناك سلبيات ، وهناك ثغرات ولكن بالمقارنة بالوضع الذي نحن فيه والبدائل الاخرى فهي افضل الخيارات.

× اذن اين تكمن المشكلة ولماذا لا ينظر الاخرون بهذه الطريقة ؟

.نائب رئيس الجمهورية: هناك مناهج فكرية، ومناهج سياسية.

×هل الذي يعيق الاتفاقية هي المناهج السياسية؟

.نائب رئيس الجمهورية: اولا كانت هناك اخطاء ، فالمسودة الاولى التي نُشرت كانت مسودة سيئة للغاية ، والكثير ما زال يفكر فيها ، وبقي هؤلاء لا يعرفون ان المفاوض العراقي انتزع الكثير الكثير من الحقوق ، وقام بتغيير كامل لطبيعة المسودة الاولى.

ثانيا: في العامل السياسي هناك من يقرأ في النوايا ، يعني يقرأ ويحلل ويستنتج حسب النوايا فقط، وهناك من يحلل ويعمل حسب تقدير الموقف ، وهناك من يحلل حسب الامور الحسية والملموسة والمباشرة، حسب تفسيرها القانوني.. او الشرعي .. الخ.

انا ممن يحللون حسب تقدير الموقف، نأخذ النية بنظر الاعتبار ، ونأخذ الامور الحسية بنظر الاعتبار ايضا. لكن نقدر الموقف، فنحن في وضع صعب جدا والعراق يخرج من ازمة، والعراق في وضع معقد امنيا واقتصاديا وسياسيا في علاقاته الاقليمية، والدولية، والاتفاقية هي اوضح طريق للخروج من هذا الوضع.

× انتم الان في وقت حرج ، هل لديكم احتمالات اخرى خاصة وان عطلة اعياد الميلاد على الطريق ؟

.نائب رئيس الجمهورية: نعم نحن اليوم في الاول من تشرين الثاني ويعني ذلك انه لدينا اربعة اسابيع منه وثلاثه اسابيع من كانون الاول. وبعدها ١-١-٢٠٠٩ ، سوف لن يكون هناك اي غطاء قانوني للقوات المتعددة حتى لو جاء اعضاء مجلس الامن في عطلتهم فاننا سندخل في طرق غير واضحة، فهل يعقل ان يترك مصير بلد الى اللحظات الاخيرة والى حلول جراحية، الان نحن نفاوض بلداً لبلد، حكومة لحكومة، بينما لن نمتلك هذه القدرة حينذاك لذلك يجب ايجاد حل سريع لطبيعة وجود القوات.. فهذه القوات ما زالت تتصرف.. بالامس مثلا سوريا. فيما يخص الضربة على البو كمال، وهو امر مؤسف طبعا، ومن حق السوريين ان يغضبوا، فامر غير مقبول ان قوات تذهب لتضرب في سوريا، كما انه امر غير مقبول ان الناس تستغل الاراضي السورية للدخول الى العراق والضرب وقتل عراقيين.. وكذلك امر غير مقبول ان هناك قصفاً ايرانياً على الحدود العراقية ، وعلى قرى عراقية، وايضا قصفاً تركياً، كما هو امر غير مقبول ان مقاتلين ومخربين من العراق يستغلون الاراضي العراقية للاعتداء على ايران وتركيا.. كل هذه الامور غير مقبولة، وهي تغضب الجميع ، تغضب ايران، تغضب تركيا، تغضب العراق ، وتغضب سوريا .. وقلنا دائما بضرورة ايجاد نظام امني اقليمي، والا ستكون لنا اجندات مختلفة ليس فيها مصالح مشتركة ،ولذلك يجب ايجاد بيئة جديدة لتنظيم العلاقات فهذه الخروقات لا تحل فقط بالبيانات والادانات. وفي هذا الجانب اعتقد ان الاتفاقية ستفعل شيئا ، لان الاتفاقية تضع حركة القوات تحت الارادة العراقية، فالان هي ليست تحت الارادة العراقية،والاتفاقية ضابطة لان تكون الحكومة العراقية مسؤولة على عكس ما يعتقدون.

× الا ترى ان الكرة الان اصبحت في ملعب الامريكان، بعد ان اجتمع مجلس الوزراء البارحة وارسل تعديلاته اليهم ؟

.نائب رئيس الجمهورية: الكرة في ملعبين ، الملعب الامريكي والملعب العراقي، فامريكا لها ارادة ورغبة ، والعراق له ارادة ورغبة ، ان وصلا الى اتفاق فخير على خير، ونذهب ونرى فقد يرفض مجلس النواب ما وصلت اليه الحكومة.

× وماذا سيحصل حينها ؟

.نائب رئيس الجمهورية: نقبل هذه النتيجة كما حصل ويحصل في دول اخرى، فقد توقع الحكومات اتفاقيات وحين تذهب الى الهيئة التشريعية ترفضها او تقبلها، لكن المهم هو الوصول الى وثيقة مشتركة بحيث يقال ان هذا ما وصل اليه المفاوض العراقي والمفاوض الامريكي ليتم عرضه على مجلس النواب، او نصل الى رفض واضح بحيث يقال ان العراق لن يقبل الا بهذه الشروط. اما ان نبقى بين بين، ومسودات تتوالى والوقت يمر. كان هذا ممكنا في الاشهر الماضية، اما الان فقد اصبحنا في النهايات. لذلك يجب ان يحسم هذا الامر.. هل سنذهب الى الاتفاقية، فنرتب امرنا على اساسها (سلبياتها وايجابياتها) او ان الاتفاقية لم تعد هي الخيار، لنرى الخيارات الاخرى، فنحن طرفان ، امريكا طرف .. ونحن طرف ، ثم هناك المجتمع الدولي ، والوضع الاقليمي كله يريد ان يعرف.

× يقال ان الامريكيين وجهوا رسالة للعراقيين بحيث اذا لم توقعوا يمكن ان نورطكم في مشاكل؟

. نائب رئيس الجمهورية (مقاطعا): اعذريني بالنسبة لي قصة المؤامرات والرسائل والظنيات والاحتمالات لا ادخل فيها فلست في موقع المحلل هنا بل في موقع نائب رئيس الجمهورية.

× ما التعديلات التي اقترحها مجلس الوزراء وهل هي شكلية او في المضمون ، مالذي تغير منها؟

.نائب رئيس الجمهورية: انا لم احضر اجتماع مجلس الوزراء ومن المؤكد ان قسماً من هذه التعديلات كان في الصياغة او مواد غير ضرورية لا مبرر لها ولا تغير شيئا في المعنى ولكن تغير في الفهم العام. اي انها لا تغير في النص القانوني شيئا ولكنها تؤثر في الفهم العام وهناك مواد اخرى تتعلق بالولاية القضائية فالعراق يطالب بالولاية القضائية والجانب الامريكي له رأي في الموضوع. العراقيون يطالبون بهذه الولاية حتى حينما يكون الامريكي خارج المعسكر وخارج اداء الواجب بينما الامريكان يقولون الا في حالات محددة ويوضحونها بالجرائم الجسيمة وقضايا اخرى.. والعراق في كل هذه الامور يحاول ان يصل الى مصلحته من هذه الشروط.

× نائب الرئيس العراقي شكرا على هذا اللقاء.

أخلت مواقع عسكرية في حدودها مع العراق

دمشق تنتظر»توضيحات» من واشنطن وبغداد والسفارة الاميركية تحذر من اغلاق ابوابها

دمشق / الوكالات

طالبت الحكومة السورية الولايات المتحدة والعراق بـ «توضيحات» بشأن الغارة الاميركية التي استهدفتها مؤخراً، في حين نبهت السفارة الاميركية في دمشق الى انها قد تضطر الى اغلاق ابوابها داعية افراد الجالية الاميركية الى الحفاظ على امنهم الشخصي.

في هذا الوقت، تظاهر عشرات العراقيين قرب مبنى السفارة الاميركية في دمشق احتجاجا على الغارة ونددوا بالرئيس الاميركي جورج بوش.

واعلن نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد بحسبما نقلت عنه وكالة (سانا) السورية ان «الخارجية السورية طلبت من الحكومتين الاميركية والعراقية توضيحات رسمية بشأن هذا الخرق غير المقبول للسيادة السورية قبل اتخاذ مزيد من الاجراءات»، في اشارة الى الغارة الاميركية التي استهدفت الاحد قرية سورية على الحدود مع العراق.

وكان مجلس الوزراء السوري قد استنكر تصريحات الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ الذي دعا سوريا الى وقف «الارهابيين» الذين ينطلقون من اراضيها لضرب العراق.

واقر مسؤولون اميركيون بان القوات الاميركية شنت الاحد «بنجاح» غارة على قرية سورية تجاور الحدود العراقية لقتل زعيم شبكة لتهريب الاسلحة والمقاتلين الى العراق.وابلغ المقداد السفراء العرب والاجانب المعتمدين في دمشق التطورات التي حصلت منذ الغارة الاميركية التي اسفرت عن «استشهاد ثمانية مواطنين سوريين ابرياء»، وفق المصدر نفسه.وعبر المقداد للسفراء عن «شكر سوريا لحكومات بلدانهم التي عبرت بوضوح عن ادانتها لهذا العمل العدواني غير المبرر»، مطالبا المجتمع الدولي بـ«الدفاع عن سيادة القانون الدولي وعدم السماح بنشر شريعة الغاب في العلاقات الدولية».

وقررت سوريا الاسبوع الماضي اغلاق المدرسة الاميركية والمركز الثقافي الاميركي في دمشق احتجاجا على الغارة الاميركية، ووجهت رسالة الى الامين العام للامم المتحدة تطالب فيها المنظمة الدولية بتحميل الولايات المتحدة مسؤولية الغارة. لكن المدرسة والمركز فتحا ابوابهما الاربعاء بشكل اعتيادي.

من جهتها، نبهت سفارة الولايات المتحدة في دمشق الجالية الاميركية في سوريا الى انها قد تتوقف عن تقديم خدماتها لاجل غير مسمى، على خلفية تداعيات الغارة الاميركية.وذكرت السفارة الاميركية بان الحكومة السورية دانت هذه الغارة واعتبرت انها «اعتداء ارهابي»، محملة الولايات المتحدة «مسؤولية هذا العمل العسكري وتداعياته».

وقالت في بيان نشر على موقعها الالكتروني ان «على الجالية الاميركية في سوريا ان تدرك ان احداثا او ظروفا غير متوقعة قد تحصل وتؤدي الى اغلاق سفارة الولايات المتحدة في دمشق الى اجل غير مسمى».وخاطبت السفارة افراد الجالية الاميركية بوجوب الحفاظ على امنهم الشخصي، عبر تفادي الاماكن التي شهدت تظاهرات. واضاف البيان ان «السفارة الاميركية في دمشق لا تزال قلقة حيال استمرار التهديد باعتداءات ارهابية وتظاهرات واعمال عنف اخرى بحق مواطنين اميركيين ومصالحهم في الخارج».في موازاة ذلك، تظاهر عشرات العراقيين بعد نهاية الاسبوع الماضي على بعد نحو ٢٠٠ متر من مبنى السفارة الاميركية في دمشق احتجاجا على الغارة الاميركية.وتجمع المتظاهرون الذين راوح عددهم بين ستين وسبعين شخصا في حي ابو رمانة على بعد نحو ٢٠٠ متر من السفارة الاميركية التي تقع السفارة العراقية قبالتها.وحمل احدهم لافتة كتب عليها «العراقيون في سوريا يدينون الاعتداء الاميركي على الشعب والاراضي السورية».

الى ذلك ذكرت صحيفة غارديان اللندنية الخميس ان سوريا ابتدأت بتخفيض قبضة قواتها على الحدود مع العراق في رد على الغارة الاميركية على اراضيها ، ولم يؤكد مسؤولون سوريون وعراقيون الى الان صحة هذه الانباء. وكانت محطة دنيا التلفزيونية السورية الخاصة نقلت الخميس الماضي لقطات تظهر تفكيك مواقع عسكرية سورية على الحدود مع العراق وتغادر المنطقة. وقالت المحطة في تقرير لها ان هذا الاجراء هو رد سوري على «العدوان الامريكي» في اشارة الى حادث قيام طائرات مروحية امريكية بشن غارة على منطقة البوكمال السورية القريبة من الحدود على العراق.

في ندوة جماهيرية للحزب الشيوعي العراقي

حميد مجيد موسى: نريد اتفاقية عادلة ومتوازنة تضمن حقوق الشعب العراقي

بغداد/ شاكر المياح

وسط تجاذبات وتناقضات المواقف السياسية بخصوص الاتفاقية الاميريكية . العراقية وبشأن توقيعها او عدم توقيعها، واجراء تعديلات جوهرية او ثانوية عليها، في حضور تجاذبات وتناقضات امتدت عموديا وافقيا بين الاوساط الشعبية. في خضم هذه الاجواء نظم (الحزب الشيوعي العراقي يوم امس ندوة تحت شعار (الحزب الشيوعي العراقي:موقفنا من الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة) حضرها جمهور غفير فضلا عن الكادر المتقدم للحزب والتي قدم لها عضو مجلس النواب (مفيد الجزائري)

وتحدث فيها سكرتير اللجنة المركزية للحزب (حميد مجيد موسى) قائلا: يجب ان يتوفر شيئان اولهما الشفافية والعلنية فليس من مصلحة الوفد المفاوض ان تجري المفاوضات في الدهاليز وخلف الاسوار المحكمة بدون معرفة الرأي العام العراقي وممثليه بكل تنوعهم وبمعزل وبعيدا عن دور ورأي الاختصاصيين الذين يمكنهم ان يقدموا للوفد العراقي ما يعينه على التفاوض مع طرف خبير له اكثر من مئة اتفاقية اخرى في انحاء العالم شبيهة بهذه الاتفاقية ، وثانيا الارتكاز والاعتماد على الموقف الشعبي، لدعم المطالب ، والمطالبة بتعديل البنود والقرارات وهذا من شأنه ان يساعد على استحصال مواقف افضل، واضاف: نعم كان علينا ايضا ان نكون على اطلاع بكل تفاصيل المسودات، وكان هذا من شأنه ان يفضي الى تشكيل وفد اكثر كفاءة واوضح: انا لا اشكك بكفاءة الموجودين ولكن وكلما كان الرأي جماعيا، كلما انفتحنا على القوى والاطراف والاختصاصيين من المشارب والاتجاهات المختلفة واستطعنا تأمين تشكيلة وفد اكثر كفاءة وقدرة واستجابة للمطالب العراقية ، ويتساءل قائلا: هل هناك من لا يجيد الصنعة؟ ويجيب: استطيع القول من خلال تصريحات بعض المسؤولين التي يطلقونها يوميا وفي اللحظة الحرجة بأنهم مع الاتفاقية قلبا وقالبا وبان ما حصل هو افضل ما يمكن الحصول عليه، وبان وفدنا كان فيه خلل والا لما ظهرت هذه الافضل ، والا كيف يجوز لمسؤول حكومي، والحكومة تعيش اكثر اللحظات حراجة وتعقيدا ان يصرح بان الاتفاق كاف ووافٍ ولا يحتاج الى اي تعديل، في الوقت الذي كانت فيه القوى في اغلبيتها تصر على ان الاتفاقية بمسوداتها حتى الاخيرة منها ، والتي من المؤكد انها الافضل بينها اذ اجريت عليها تحسينات غير قليلة وادخلت فيها مطالب كثيرة قدمها الجانب العراقي الا انها ماتزال تفتقد الى عناصر اساسية من شأنها تجعل من فكرة السيادة والاستقلال وخروج القوات الاجنبية في الموعد المتفق عليه حقيقة ثابتة ، واشار مجيد: نحن في الحزب الشيوعي العراقي ومنذ زمن لا نتعامل بسياسة الرفض المطلق، بل نتعامل مع الامور من منطلق واقعي، فاذا استطعنا وعبر مشروع ما ، او في مناقشة وثيقة ما، ان نستحصل حقوق شعبنا لا نتردد في دعمها ، ونعمل على تطبيقها باحسن ما يمكن ، واذا لم تلبِ هذه الوثيقة مطالب شعبنا نرفضها فوراً وعلنا وبكل صراحة وبدون تردد ، ولكن على اساس القناعة السليمة والعميقة، ليس فيما يخص الاتفاقية وفقراتها حسب، وانما لما يحيطها ويكتنفها واوضح: لقد حزمنا امرنا في النقاشات، اذ ليس الامر هو اتفاقية او لا اتفاقية، بمعنى، ان الدخول الاجنبي اصبح امرا واقعا، والاحتلال شرع دوليا، ووجود القوات الاجنبية واقعا فعليا، ولم نهيئ حتى الان جميع المستلزمات والظروف الملائمة، اذا لابد من اتفاقية ، ففي كل البلدان وبصرف النظر عن الحالة التي فيها قوات اجنبية فان امر خروجها لا يتم فقط بتجاهل التحاور والحديث المشترك، بل يجب ان ينظم خروجها بالاتفاق ، واوضح: ليست المشكلة في الاتفاقية او من عدمها بل في محتوى هذه الاتفاقية، وعلى اية قواعد واسس وثوابت جرى عقد هذه الاتفاقية، هذا هو الاساس الصحيح، واضاف: نحن نسعى مع غيرنا من القوى الوطنية، في داخل العملية السياسية وخارجها للخروج باتفاقية تنظم انسحاب القوات الاجنبية وعملها في المدة الا نتقالية المؤقتة ، كان هذا هو مطلب القوى الوطنية ومنذ البداية، اي جدولة انسحاب هذه القوات ، الجدولة تعني وجود وثيقة تنظم هذه العملية، وهذه الحركة، وهذا الانسحاب، والتحول التدريجي في السلطات والملفات الى الجانب الوطني العراقي. نحن نسعى ان تكون الوثيقة معبرة عن رغبة العراقيين في ان يروا نهاية واضحة وبدون لبس واطالات وتسويف واشتراطات مرهقة وهذا لا يعني ان القوات الاجنبية او تلك التي ستكون اذا ما عقدت الاتفاقية، بدون غطاء قانوني او ضغوط لمواصلة عملها ، هذا قدر فرض على العراقيين تتحمل مسؤوليته الديكتاتورية التي ادخلت العراق في هذا المأزق، وكذلك مجلس الامن، والدول العربية التي تتطبل وتزمر ضد الاتفاقية والكثير منها وقعت على اتفاقيات اكثر صعوبة ولبسا من هذه الاتفاقية ، نحن نريد اتفاقية واضحة المعالم، ولهذا وعندما عرضت علينا مسودة الاتفاقية الجديدة ابدينا رأيا واضحا، في المجلس السياسي للامن الوطني وفي مجلس الوزراء، وفي مختلف وسائل الاعلام، واوضح: لا نريد ان نخفي حقيقة اننا بحاجة الى اتفاقية لا تنطوي على غموض، ولا على صياغات ملتبسة حمالة اوجه، نريد ان تتحدد شروط وجود القوات الاجنبية بشكل واضح لا تكون لها سلطات مطلقة، بدون حدود وغير مقننة ، وغير خاضعة للتفتيش والرقابة ، من القوات والسلطات العراقية، وان تكون حركاتها واعمالها وافعالها بالتنسيق وتحت رؤية واشراف القرار الوطني العراقي خلافا لما هو عليه الحال حتى اليوم ووفق الاتفاقيات السابقة وحسب قرار مجلس الامن الذي ينص على ان القوات الاجنبية هي الحاكمة العسكرية، وهي المقرر للامور الامنية والقوات العراقية جزء من قوات التحالف ، اكرر هذا لكي نفهم لاحقا ماذا نعني بالاتفاقية او التمديد بغية ان لا يستسهل البعض الذهاب الى التمديد باعتباره افضل من الاتفاقية، ويؤكد على: ان التمديد سيعني الهيمنة الكاملة وتبعية القوات العراقية للقوات الاجنبية ، نحن الان نسعى الى ان تعدل الاتفاقية وقد قدمنا مذكرة ومقترحات بصدد التعديل وقد ادرجت هذه المقترحات مع الملاحظات الاخرى التي قدمتها القوى الوطنية العراقية في مذكرة موحدة اقرها مجلس الوزراء قبل يومين من الان لتكون اساسا للتفاوض مع الجانب الاميريكي، الذي لا يألو جهدا ولا يتورع من استخدام مختلف الاساليب غير المشروعة وغير النزيهه احيانا للضغط على الجانب العراقي لالزامه بالقبول بالاتفاقية كماهي ، او باقل التعديلات الممكنة ، وها هي الحملة الاعلامية الكبرى التي توظف لها الكثير من القوى ووسائل الاعلام، ولو اطلعت على وسائل الاعلام الاميريكية لاصابكم العجب، والتي تسير معها على ذات النسق الكثير من وسائل الاعلام العربية والاقليمية برغم اختلاف النوايا ولكنها وباساليب مختلفة تبدي الضغط وتمارس الارهاب الفكري والحرب النفسية على المفاوض العراقي، بدلا من تقديم الدعم الايجابي للمفاوض العراقي لكي يقوى بهم كاشقاء او كحلفاء، واوضح: الاتفاقية ما زالت قيد التفاوض، وهناك ردود فعل متباينة ، منها ردود فعل اميريكية في الغالب رافضة ، وبعضها يذهب الى التهديد المبطن والاخر صريحا مفاده ان العراق سيعاد الى حالة الفوضى وسيخسر ويفقد المساعدات، والدعم والتسليح وستستباح امواله في الخارج ، كل هذا لا يعدو كونه امورا فارغة للتأثير على المفاوض العراقي واكد ان مطالب العراقيين تكمن في ان تكون الاتفاقية عادلة ومتوازنة وتضمن حقوق الشعب العراقي.